

قانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٨٣

بشأن صرف منحة لأصحاب المعاشات والمستحقين
بمناسبة عيد الأضحى المبارك

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تصرف لأصحاب المعاشات والمستحقين لمعاشات حتى ١٩٨٣/٨/٣١ وفقا لأحكام
قوانين التأمين الاجتماعي ، والمعاشات ، وقانون التقاعد والتأمين والمعاشات العسكرية
وبنك ناصر الاجتماعي منحة تحدد وفقا للآتي :

١ - معاش كامل بالنسبة للمعاشات الآتية :

(أ) المعاشات المستحقة وفقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون نظام
التأمين الاجتماعي الشامل .

(ب) المعاشات المستحقة وفقا للقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن الضمان الاجتماعي .

(ج) المعاشات المستحقة من بنك ناصر الاجتماعي بقدر المعاش المستحق وفقا
للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه .

٢ - معاش نصف شهر بالنسبة لباقي المعاشات المستحقة وفقا لقوانين التأمين
الاجتماعي المدنية والعسكرية الملزمة بها الخزانة العامة أو الهيئة العامة للتأمين والمعاشات
أو الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أو بنك ناصر الاجتماعي بحسب الأحوال .

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة في شأن المعاشات المستحقة لأصحاب معاشات العجز
الجزئي الذي لا تنتهي به الخدمة .

(المادة الثانية)

يراعى فى تطبيق حكم المادة السابقة القواعد الآتية :

- ١ - تحسب المنحة على أساس مجموع المستحق من المعاش والزيادات والإعانات التى تعتبر جزءا من المعاش عن شهر أغسطس سنة ١٩٨٣
- ٢ - تحسب المنحة على أساس معاش صاحب المعاش أو معاش المستحق بحسب الأحوال .

(المادة الثالثة)

يكون الحد الأقصى للمنحة المشار إليها وفقا للآتى :

- ١ - ستون جنيها بالنسبة لصاحب المعاش .
- ٢ - ثلاثون جنيها بالنسبة لكل من المستحقين .

(المادة الرابعة)

تراعى الحدود المشار إليها فى المادة الثالثة بالنسبة لكل معاش مستحق لصاحب الشأن على حده .

وفى حالة الجمع بين المعاش والدخل من عمل تصرف المنحة المستحقة عن المعاش ويستكمل لصاحب الشأن من المنحة المستحقة عن الدخل من العمل بما لا يجاوز المجموع ستين جنيها .

(المادة الخامسة)

تتحمل الخزانة العامة بقيمة المنحة المنصوص عليها فى هذا القانون .

(المادة السادسة)

على وزيرى التأمينات والدولة للشئون الاجتماعية والدفاع كل فيما يخصه إصدار القرارات المنفذة لهذا القانون .

(المادة السابعة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٨٣

يبعث هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٠ ربيع الأول سنة ١٤٠٤ (١٥ ديسمبر سنة ١٩٨٣)

حسنى مبارك